الثورة
www.althawranews.net
الأحد 10 شعبان 1435هـ 8 يونيو 2014م العدد 18098
Sunday : 10 Shaban 1435 - 8 June 2014 - Issue No. 18098



# دراسة حديثة : الفقر والبطالة أبرز عوامل تنامي العنف والجريمة في اليمن

تقرير / ساري نصر

أوضحت دراسة حديثة أن مسببات العنف والجريمة تأتي في ضوء التضخم السكاني، وشحة الموارد وسوء الإدارة السياسية المتمثلة في استفحال الفساد وتعاظمه، والإختلالات الأمنية والاستقرار والتسلط, في حين أدى زيادة التعداد السكاني الى اتساع دائرة الفقر والبطالة وتراجع مستويات المعيشة مما خلق بيئة مواتية لنمو ظاهرة العنف بصورة عامة والعنف الموجه للفتيات والنساء بوجه خاص، في ظل تفكك المنظومة القيمة للمجتمع، وضعف الأطر القانونية والمؤسسات الضبطية لكبحه وتطويقه.

وأوضحت الدراسة أن هذه العوامل شجعت على تنامي العنف والجريمة في اليمن، ففي حين سجلت وزارة الداخلية ما يزيد عن 24000 جريمة عنف للعام 2014م، مثلت فيها حوادث العنف غير السياسي نسبة تناهز 42%, واحتلت فيها جرائم العنف الموجه للنساء عموماً حوالي 4000 جريمة وبنسبة 9.9% تتراوح بين التحرش والعنف الجسدي والجنسي والاغتصاب والقتل و شكلت فيه الجرائم الموجهة للفتيات فقط، حوالي 1256 حالة عنف وبنسبة 31% من جرائم العنف ضد النساء إجمالاً.

### " قيم العيب "

وقالت الدراسة التي أعدها الدكتور سلطان الاكحلي بعنوان أشكال ومظاهر العنف وآثاره على المرأة والأسرة والمجتمع انه نظراً لطبيعة التستر على جرائم العنف لفعل قيم العيب الاجتماعي في الثقافة التقليدية والتزمت تجاه المرأة، وامتناع معظم الضحايا عن تبليغ الجهات الرسمية، فإن الأرقام الفعلية لجرائم العنف ضد الفتيات والنساء تظل من الأسرار الدفينة التي تظهر أحياناً، في أشكال العثور على جثث قتيلات تهم الشرف، أو الاغتصابات أو ما تعبر عنه إصابات الضرب المبرح أو الاضطرابات النفسية والوسواس القهري والميول الانتحاري، فجميع هذه الجرائم مسكوت عنها إلا ما طفح كيله، لتشهدها العيادات والمستشفيات أحياناً، أو في أقصاها مأساوية بلجوء الضحايا إلى أقسام الشرطة والمحاكم والسجون، أو في حالات تداعياتها تنتهي إلى بيوت البغاء ومسالخ صلف الكبت ألذكوري وأسواقه تجارته, موضحة ان آخر سجلات وزارة الداخلية 2009م، لا تحصي إلا الحالات المحطمة البئيسة التي تصل أقسامها كملجأ انتحاري أخير أمام الضحايا، حيث رصدت وجود 134 امرأة في السجون.

### " تقارير دولية "

وأوضحت الدراسة أن اليمن تعتبر وفقاً للتقارير الدولية أحدى الدول التي يوجد فيها انتشار واسع للعنف والجريمة لغياب سلطة الضبط والمحاسبة وان سجل الجرائم المتدني فيها لا يعكس حقائق الواقع حيث تحتل اليمن المرتبة 27 من بين 67 دول تعاني من جرائم القتل، وكذا في ما يتصل بجرائم العنف ضد النساء والأطفال، فإن نسب العنف في أوساط أطفال المجتمعات المحلية من النازحة سجلت حداً كبيراً من أشكال العنف، بلغت 67.5%، للأعمار دون 18 سنة، وذلك نتيجة فعل الضغوط الاقتصادية والعائلية وتفكك البنية الأسرية الاجتماعية الذي أصاب المجتمعات التقليدية.

### " تنام واتساع "

وتوصلت الدراسة إلى أن جميع النتائج التي جاءت في الدراسة، تؤكد على تنامي خطورة واتساع العنف وامتداده إلى مختلف زاويا مناطق الشأن الخاص والعام للفتيات والنساء، في المدارس والمنازل الأسرية وما يحيط بها من الجوار الجغرافي وفي مكاتب العمل وفي الشوارع وربما في دور الرعاية والحماية للأطفال واليتامى والمعنفات والسجينات , محدده اشكال العنف ضد النساء والأطفال وبشكل غير حصري بالأفعال التالية : العنف الجسدي كالضرب باليد واللكم والرفس واستخدام العصي، الصفع، والقذف بالحجارة أو بأي مادة صلبة واستخدام السلاح, و العنف النفسي ويتمثل في: الطرد، المضايقات الهاتفية، الكلام المستفز أو البذي، اللعن والسباب، الاهانة، الحرمان من الحقوق، التهديد، التحقير، التهزأة أمام العامة، منع من الخروج، الصراخ التزويج المبكر، الاغتصاب الزوجي حرمان المرأة من مهرها، الحرمان من الميراث، المنع من التعليم والمنع من إبداء الرأي, العنف الجنسي ويشمل: التحرش، الاغتصاب، لمس أعضاء المرأة، القرص، وتعريض الضحية للصور الإباحية, العنف أو التسلط الجنسي، (العنف المؤسسي): وهو الصادر عن مؤسسات السلطة الأسرية والدينية والقانونية التي تخضع النساء لأحكام جائرة تنتقص من مساوتها من منظور النوع الاجتماعي.

### " أوضاع مأسوية "

ووجدت الدراسة أن الفوارق الكبيرة بين الزوجين في التعليم أو العمر تساعد على نشوء العنف, متفقة مع الدراسات الحالية، ومع غيرها من الدراسات العربية في أن النساء الأكثر تعرضا للعنف هن الأقل تعليما, ومن الجدير بالذكر أن درجة التعليم أو الكسب تعد عاملاً غير واضح في الحماية من العنف لأن العاملات والثريات يتعرضن للضرب كذلك. وأفضل وسيلة لرصد العنف هي الاستبيان الوطني الشامل والذي يتم سنوياً.

وأظهرت الدراسة سوء أوضاع السجينات اليمنيات حيث سجلت الكثير من التقارير والدراسات على انهن عانين من سوء الأوضاع المعيشية والتهميش القانوني , وعلى المستوى المعيشي تعاني السجينات من قلة الغذاء والرعاية الصحية وقلة دورات المياه ونقص البطانيات والسرر والتهوية وإمدادات المياه ومن الناحية الإنسانية لم تراع أوضاع أطفالهن الذين تسمح إدارات السجون باصطحابهم لكن لا تتوفر لهم الأدوية والملابس والغذاء الكافي .

وأضافت الدراسة أن التصدي لهذه الظاهرة يتطلب جهودا وقائية تتمثل في فهم الأسباب والدوافع ودراستها وفي نشر الوعي وتعزيز ثقافة احترام كرامة الإنسان وحقوقه دون تمييز وخاصة التمييز ضد النساء والفتيات, كما يتطلب إجراءات رادعة تطبق بعدالة وبحزم , وتتطلب كذلك تقديم خدمات ذات جودة عالية ورعاية لاحقة وبرامج لإعادة تأهيل الضحايا والجناة بهدف الحد من آثار العنف ومنع تكراره .

### تحدثت عن تورط نافذين واستنكرت عدم جدية السلطات القضائية

# الزراعة تؤكد اتخاذ قرارات سياسية حاسمة للقضاء على تهريب المبيدات

تقرير/حمدي دوبلة

تشكل ظاهرة تهريب المبيدات الزراعية التحدي الأكبر الذي يؤرق الدولة والحكومة.

وتكمن خطورة هذه الظاهرة كما يقول مسؤولو وزارة الزراعة والري في آثارها المدمرة ليس على الاقتصاد الوطني أو الدخل القومي فحسب، بل تتجاوز آثارها ومخاطرها حدود الاقتصاد إلى جوانب أخرى أشد خطورة.

وبحسب التقرير الحديث الذي أعدته وزارة الزراعية والري عن قضايا المبيدات المهربة في الجمهورية اليمنية فإن هذه الظاهرة التي شهدت ازدياداً ملحوظاً في الآونة الأخيرة باتت تشكل تهديداً للأمن القومي برمته إذ تطال آثارها السلبية الأرض والإنسان معاً سواءً على المدى المتوسط أو على المدى البعيد.

### واقع التهريب

شهدت اليمن خلال السنوات العشر الماضية عمليات تهريب واسعة لمبيدات الآفات النباتية إلا أن السنوات الثلاث الأخيرة شهدت تزايداً ملحوظاً ومخيفاً لظاهرة التهريب ويشير التقرير الرسمي لوزارة الزراعة إلى أن هذا الاتساع لتهريب المبيدات أدى إلى تكدسها وتداولها في الأسواق المحلية وانتشارها بين أوساط المزارعين بأنواع مختلفة ومن مصادر متعددة ومجهولة المنشأ وبكميات كبيرة تبلغ عشرات الأطنان.

ويضيف التقرير: إن تواجد هذا الكم الهائل للمبيدات في السوق المحلي أصبح مؤخراً مصدر قلق متزايد في أوساط المجتمع، كما تحولت إلى قضية رأي عام بفضل التناول الإعلامي المستمر لأخبار ضبط كميات وشحنات من المبيدات من قبل الأجهزة المختصة عند دخولها إلى البلاد عبر المنافذ البحرية والبرية وخلال نقلها إلى المدن وإيصالها إلى مخازن التجار وتوزيعها على محلات البيع بالتجزئة الأمر الذي أثار عاصفة من الاستياء والاستنكار الشعبي واتهام الحكومة وأجهزة الأمن بالتقصير في منع دخولها إلى البلاد.

ويوضح التقرير بأن الأعتراف الرسمي بهذه المشكلة وحجمها وأبعادها ومخاطرها واستشعار جميع الجهات الرسمية ذات العلاقة الأمنية وغير الأمنية لمسؤولياتها الوطنية في هذا الاتجاه بعد الخطوة الأولى على طريق مكافحة هذه الظاهرة والقضاء عليها.

### كارثة مبيدات الجراف

ويشير التقرير الوزاري إلى أن كميات المبيدات المضبوطة المهربة والمخالفة والمخزنة في المنافذ الجمركية ومرافق وزارة الزراعة والري بلغت أكثر من 118 طناً إلى ما قبل أيام فقط إذ تشهد البلاد وبشكل شبه يومي دخول كميات جديدة من هذه الآفات غير أن كارثة دفن المبيدات "التالفة" والتي ضبطت مدفونة في أحد الأحواش في حي بير عرهب بمنطقة الجراف بأمانة العاصمة في نوفمبر من العام الماضي.. مثلت كما يقول التقرير حادثة صنفت كجريمة بيئية جسيمة، حيث أثارت مخاوف الرأي العام.. موضحاً أنه وبعد عملية ضبط تلك المبيدات وإحالة القضية للنيابة العامة تم وجود تعاون بين مختلف الجهات ذات العلاقة بما فيها النيابة العامة في نزع تلك النفايات في باطن الأرض واجتثاث التلوث من جذوره وتم تعبئة النفايات الكيميائية في براميل بلاستيكية وحفظت في حاوية سعة 20 قدما والتربة الملوثة في أربع حاويات سعة 20 قدما في نفس الموقع تمهيداً للتخلص منها خارج البلاد في محارق متخصصة على نفقة المتورطين في هذه القضية التي لا تزال منظورة أمام محكمة الأموال العامة الابتدائية بالأمانة.

إضافة إلى أن هذه الكارثة التي خلقت آثاراً بيئية مدمرة وفقاً لتقرير الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس فهناك العديد من الكوارث المتصلة بالمبيدات لحوادث غرق سفن تهريب المبيدات وما تخلفه من تلوث للبيئة البحرية والأضرار بالأحياء والكائنات البحرية إلى جانب ذلك فهناك مخاطر مترتبة على بقاء المبيدات في المخازن وعدم سرعة البت القضائي في القضايا المنظورة أمام القضاء، كما هو الحال حالياً في النيابات والمحاكم وهو ما يجعل تلك الآفاق عرضة للسرقة والتلف والتسرب ومخاطر تعرضها لحوادث الحرائق وغير ذلك من الحوادث التي تنطوي على مخاطر بيئية وإنسانية كبيرة خاصة وأن المخازن تقع بالقرب أو وسط الأحياء السكنية.

ويؤكد التقرير الوزاري على ضرورة العمل لانعقاد اجتماع وطني واسع يضم ممثلي ومسؤولي كافة الجهات القضائية والتنفيذية المختصة برئاسة رئيس مجلس القضاء الأعلى لمناقسة الآليات المناسبة التي تضمن سرعة البت في هذه القضايا واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من هذه الظاهرة المدمرة وبما يحقق المصلحة الوطنية ويؤدي إلى الحفاظ على الانتاج الزراعي والموارد الطبيعية "التربة والمياه" ويؤمن سلامة البيئة وصحة الإنسان والحيوان.

### أسباب ومخاطر المبيدات المهربة

ويلخص تقرير وزارة الزراعة والري الذي حصلت الـ(الثورة) على نسخة منه أهم مخاطر المبيدات المهربة في عدم مطابقة بعضها للمواصفات والمعايير الدولية واحتوائها على مركبات غير معروفة وعلى مواد مسرطنة وعالية السمية وبالغة الضرر بالصحة والبيئة إلى جانب احتمال تحول بعض المبيدات المنتهية الصلاحية إلى نفات مساحة كما أن هناك احتمالات بعدم صحة بعض المعلومات الموجودة على مصلقات عبواتها إضافة إلى الآثار والكوارث البيئية الناجمة عن عملية دفنها للتخلص منها وحوادث غرق السفن التي تقل كميات منها.

ويوضح التقرير أن اسباب اتساع ظاهرة تهريب المبيدات تتمثل في استغلال المهربين لبعض الإجراءات القانونية ومظاهر الانفلات الأمني الذي شهدته البلاد مؤخراً إلى جانب الثقافة المتأصلة للمهربين للإثراء السريع واستغلال الاسماء التجارية للأصناف المعروفة وتزويرها وكذلك استغلال رأس المال غير المباشر ومراكز القوى في الترويج لهذه التجارة بهدف الربح السريع إضافة إلى عدم التكامل الاجرائي والقانوني والعقوبات الرادعة بين الجهات الرقابية والسلطات القضائية.

### تورط نافذين

ويؤكد التقرير الوزاري بأن هناك معلومات دقيقة بان المبيدات تهرب إلى اليمن من دولة جيبوتي بواسطة قوارب على الشريط الساحلي الممتد من الشحر بحضرموت إلى ميدي بحجة إلا أن المناطق التي تنتشر فيها عمليات التهريب بشكل كبير تمتد من باب المندب إلى المخاء بمحافظة تعز كما تدخل المبيدات عبر الحدود البرية الشمالية وكذلك عبر اشخاص يغلب عليهم صفة رؤوس الأموال الطفيلية والنفوذ القبلي ولهم علاقات واسعة مع مسؤولين كبار وقيادات عسكرية وشخصيات نافذة ويستفيدون من هذه العلاقات لتوفير التسهيلات والحماية اللازمة لدخول الشحنات المهربة إلى البلاد وتنقلها عبر المحافظات وصولاً إلى مخازن أصحابها.

ويشير التقرير إلى أن عدد المهربين لا تجاوز 10 اشخاص معروفة لدى الجهات الأمنية باسمائهم وعناوينهم ومواقع تخزين مبيداتهم المهربة ومع ذلك لم يتم القبض على أي منهم.

### مشاكل ومعوقات

وتمثل المشاكل والمعوقات التي تواجه وزارة الزراعة وجهودها للحد من تهريب المبيدات بحسب التقرير الرسمي في أن كميات المبيدات التي تدخل البلاد بطرق غير شرعية كبيرة ومتزايدة كما أن إحالة عدد من قضايا المبيدات المخالفة إلى النيابة كانت مخيبة للآمال حيث أدى البطء في سير اجراءات التقاضي إلى تراكم المبيدات وعدم التخلص منها إلى جانب أن الجهات المختصة لم تتخذ عقوبة رادعة بحق أي من المهربين بسبب اللاجدية في التعامل مع هذه ا لجرائم والمتورطين فيها من قبل الجهات القضائية ناهيك عن أن النيابات والمحاكم تعمل على تجيير قضايا تهريب المبيدات إلى قضايا تهرب جمركي .. وبالتالي يتم مضاعفة الرسوم والاكتفاء بالغرامات المالية قبل الافراج عن المتورطين في هذه الجرائم .. وغير ذلك من الصعوبات والاشكاليات العديدة.

### حلول ومعالجات

وتقترح وزارة الزراعة عدداً من المعالجات اللازمة للحد من جرائم تهريب المبيدات وأولها تبني الحكومة لخطوات حاسمة لمواجهة الظاهرة وأقطابها على غرار قرار الحرب على الإرهاب.

وكذا اصدار تعميم للنيابات والمحاكم بسرعة البت في القضايا المنظورة أمامها واعتبارها من القضايا المستعجلة واستحداث نيابات ومحاكم متخصصة في هذا الشأن واصدار أحكام صارمة بحق المتورطين في هذه الجرائم وتغليظ العقوبات بحقهم.